

رسالة
في ردّ الإشكالات على
تحديد الفجر وثبوت الملال

العلامة المنار

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم صل على محمد وآل محمد



رسالة في رد الإشكالات على
تحديد الفجر وثبوت الهلال

فهرس المحتويات

٤	مقدمة
٥	تحديد الفراغ بالعلوم والحسابات الحديثة
٩	المعايير الفقهية والعلم الحديث والحس البشري
١٩	التكليف بالمعسور واختلاف ثبوت هلال الشهر
٢٥	استخدام علم الهيئة القديم في العصر الحديث

مقدمة

أصل هذه الرسالة أسئلة معاصرة تتعلق بموضوع الفرائض ومنها تحديد وقت دخول الفجر الصادق وثبوت هلال شهر رمضان وهلال شوال (العيد)، وهذه المواقف في الأصل متعلقة ببيان التكليف الشخصي وهذا لا يكون إلا بسؤال مرجع التقليد للمكلف نفسه.

غير أنه من أجل توضيح قضية مهمة نتيجتها اتهام الفقه الشيعي بعدم مسايرة العلم أراد العلامة المنار حفظه الله أن يبيّن أن هناك اشتباهاً في القضية شاكراً للجميع أغماض نظرهم عن قصوره وقلة باعه في الموضوع وإنما دفعه حماسه وغيرته على ما يعرفه من براءة فقهنا من مخالفة العلم الحقيقى، فكانت الاستجابة والتصدي للإجابة على هذه التساؤلات والأطروحات.

ولما كانت الإجابات على قدر كبير من الأهمية، وبتفاصيل مبسطة وعميقة ومهمة بحيث شكلت مادة علمية ثمينة، تحتوي الرد على أهم ما يثار في الساحة الآن، كان القرار بخروجها بعنوان رسالة، ليستفيد منها الناس كلّ بحسب باعه وقدرته.

مع العذر على التصرف في بعض نواحيها من أجل التوضيح وتيسير الصياغة.

المعد

شوال ١٤٣٥ هـ

تحديد الفرائض بالعلوم والحسابات الحديثة

لماذا لا تستثمر الأدوات والحسابات العلمية الحديثة في
تحديد فرضية الفجر بدقة متناهية، سيما وأن المسألة
علمية فمدارها حركة الشمس وهي حركة ثابتة؟

ليست المشكلة في استعمال الحسابات الهندسية الثلاثية الأبعاد فهذه معروفة
للمسلمين قبل غيرهم ويعرفها العلماء بدقة إنما المشكلة في نتائج المراقبة ولمعنى الفجر،
ووهذه المشكلة اجتهادية من جهة وغير واضحة من جهة ثانية.

ثم إن ميل الأرض عن محورها وهي تدور اهليليجيًّا وليس دائرة كاملة حيث فيها
بعدُ أقرب وبعدُ أقصى عن الشمس يجعل نتائج المراقبة مختلفة باختلاف خط العرض
وأيام السنة وشروط أخرى. ولهذا فإن كل ما نقله الأحْوَة من ثبات الدرجة هو وهمٌ لا
يقول به أهل الاختصاص، وقد سألهني بعض الفلكيين فقلت له بصرامة أن على أهل
كل منطقة أن يتأكدوا من الدرجة وحركتها في الشتاء والصيف ملدة لا تقل عن عشر
سنوات فأيدني وقال هذه هي الحقيقة وأنه لا يوجد قانون واحد في الموضوع ولكن
موقع قانونه الخاص.

أقول، وسبب قولي عشر سنوات مراقبة لأن الأيام التي يمكن فيها ملاحظة الفجر
الصادق والكاذب بالعين المجردة هي أيام محدودة وهي أيام المحاق من كل شهر في

ظرف عدم التلوث الضوئي بأضواء المدن وحرائق النفط وعدم الحاجب كالغيمون والدخان وما شابه ذلك. وفي هذا الزمان يصعب جداً المراقبة إلا في الصحاري والبحار بعيداً عن أي مدينة بأكثر من ١٠٠ كيلو متر وقيل ١٥٠ كيلو متراً، وفي العراق لم يشاهد العراقيون المهتمون بالمواقيت الفجر إلا أثناء التعليم الضوئي في الحرب العراقية الإيرانية، حيث شوهـدـ، وتبيـنـ أنـ هناك فروـقاًـ للمـشاهـدةـ ولـلـزاـويةـ بينـ النـجـفـ وـالـعـمـارـةـ وـالـبـصـرـةـ،ـ وهذاـ طـبـيعـيـ بـالـنـسـبـةـ لـلـهـنـدـسـةـ الـمـجـسـمـةـ.

فطلب الناس توحيد الزاوية لكل البلدان وما شابه ذلك هو طلب غير واقعي ولا يمكن اعتماده في كثير من البلدان فكلما اتجهنا نحو أحد القطبين كانت الزاوية مختلفة اختلافاً كبيراً بين الشتاء والصيف ولعل في بعض البلدان في الشتاء تكون زاوية الفجر أكثر من ١٨ وفي الصيف أقل من ١٢ درجة تبعاً لميل الأرض ومواجهتها أو مخالفتها للشمس، بل إن بعض البلدان ليس فيها فجر أصلاً لأنه من الغيب إلى الشروق هو حالة فجر كما يحصل كلما اقتربنا من القطب.

ولهذا فيجب أن يعلم بأن هذه التقاويم إنما هي تقريرية وعلى كل أهل بلد أن يصححوا التقويم بموجب معطيات موقعهم. وهذا تكليفهم، فإن أي حاسب فلكي إنما يحسب على أساس الموقع والميل والزاوية والارتفاع والرطوبة والضغط الجوي، وهذه كلها لا تتوافق الواقع بالدقة المطلوبة، حتى أني شخصياً منذ عشرات السنين أنتج تقاويم للمراجع وبعض المؤسسات في العالم الإسلامي ولكنني أصرح بما لا يقبل الشك أن هذه القيم تقريرية وليس دقيقة وعلى أهل كل مدينة أن يتحققوا بأنفسهم، مع أن هناك مشكلة عويصة جداً وهي مشكلة معايير الرؤية نفسها، فقد شكلت في عدة بلدان

إسلامية لجان مراقبة ودراسة لعشرين السينين وخرجت بنتائج متضاربة فقد قالت لجنة ليبيا بأن الدرجة الحقيقة للفجر هي ١٤، ٥ تقريرياً وقالت اللجنة السعودية أن الفجر الصادق بين ١٤، ٥ و ١٥، ٥، وهذه الأرقام بخلاف رأيهم المذهبى تماماً، بينما أفرت اللجنة المصرية نتائج لجنة ١٩٠٣ أن الرواية هي ١٨ ورفض الأزهر معطيات اللجنة الليبية واللجنة السعودية وقال لا نريد تغيير المعطيات حتى لا يتساءل الناس عن صحة عبادتهم هذه السينين كما صرحت الأزهر، وفي العراق تدعي وزارة الأوقاف الصدامية بأن الفجر الصادق يتحقق في الزاوية ١٩، ٥ وهذا فإن أذان أهل السنة في بغداد قبل أذان الشيعة بأكثر من ثلث ساعة وهو في الليل وليس في الفجر قطعاً - لترك الأاعيب سُنة بغداد وتكلم عن البحوث العلمية - وفي أمريكا قرروا أن الزاوية الحقيقة للفجر هي ١٥ وللعشاء هو ١٨ مع أن معيارهما واحد، وفي إيران أخبرني المشرفون الرسميون عن هيئة المواقف وهي هيئة علمية ضخمة في بنيتها البشرية ومواردها الخبرية فقالوا أنهم راقبوا في الصحراء وسط إيران لستين طويلاً واستخلصوا نتيجة تقريرية هي أن زاوية الفجر ٧، ٨ - ١٧، ٨ درجة، وإشكالي عليهم بأن هذه المنطقة قريبة من خط الإستواء لأنها على خط عرض عشرين تقريرياً وهي المنطقة الواقعة بين خططي السرطان والجدي التي تعتبر منطقة خططي عمود الشمس، فلم يوزعوا العمل لست مناطق بإختلاف خط العرض والارتفاع والضغط ليتأكدوا، وقد سألتهم عن المناطق الأخرى فقالوا اكتفيتنا بهذا وأجاب أحد الفضلاء فقال أن المعلومات من كل المحافظات جاءت متقاربة وأظن النتائج ليست معيارية وإنما اجتهادية لكل راصد، وكل اللجان البحثية اكتفت بموقع معياري - بالمناسبة فإن لجان العالم الإسلامي أغلبها

اختارت خط العرض المقارب لدرجة عشرين، والذى أعتقده، أن الخطأ كبير بفرض وجود موقع معياري لاختلف كل نقطة على الأرض عن اختها نتيجة الموقع والظرف.

فما تراه يا أخي الكريم فيه نظر شديد لا يوافقك عليه علماء الفلك والقضية تختلف تماماً عن الخسوف والكسوف التي تعتمد حركات ثلاث أجرام سماوية أحدهما مصدر ضوئي والإثنان عاكسان وحاجبان. فهذا يمكن التحكم في حساباته تماماً ولو لا الطوارئ التي تطرأ على حركة الأرض وميلها فإن بالامكان احتساب الخسوف والكسوف لمليون سنة مقبلة ولكن هناك طوارئ تطرأ على الأرض تغير الحسابات كاصطدام النيازك بالأرض أو القمر أو تسارع نشاط الشمس وما شابه ذلك، وأبسط مثال أن زلزال أو كلاهوما يقال أنه أثر على ميل الأرض درجة تقريباً وهذا يغير الحسابات لثلاث السنين المقبلة خصوصاً في الشروق والغروب وبداية النظر لأي ظاهرة فلكية، كما لا يخفى على من يفهم الهندسة المجسمة وحسابات المثلثات الدائرية التي هي عمدة الحسابات الفلكية.

بالمناسبة، فإن الموضوع ليس للتحقيق الفلكي وإنما هو عن سؤال فقهي يتعلق بالأداء مع عدم الإلتفات إلى فقد شرط من شروط أداء العبادة غفلة كالوقت مثلاً. وجوابه فقهي يتبع نظر مرجع التقليد وليس هو للثقافة العامة.

المعايير الفقهية والعلم الحديث والحسّ البشري

لو عايشت القوم عن قرب ورأيت وسمعت ماذا أنجزوا وماذا بإمكانهم أن ينجزوا لقلت أن مسألة تعين الفجر الصادق قضية قد تجاوزوها بمراحل بعيدة جدًا فمن من يكتشف مجرات تبعد عنا ملايين السنين الضوئية مع تعين أحجامها وأقمارها لن يكون عاجزاً عن مسألة هي دون ذلك بكثير. فهل تعتقد حقاً أن العلوم الحديثة لو توفرت لها المعطيات والإحداثيات المطلوبة ستكون عاجزة عن تعين الفجر الصادق في كل المعمورة؟

لامشكلة ليست في الحسابات ولا في البرامج ولا في العلم إطلاقاً، وكل شيء في هذا العصر يرتبط بالعلم يمكن أن يوجد له حل ولكن القضية لا ربط لها بأي شكل من أشكال العلوم.

هي قضية تعريف، وقضية حس بشري، وقضية مراقبة، وقضية معايير مختلفة. وهذه كلها ما قبل العلم فإذا توفرت بشكل موحد يمكن للعلم أن ينجز شيئاً وأن يستغني عن الجهد البشري.

إن المثال لهذا هو الموسيقى وليس المجرات واكتشافها. إن التطور في الصوتيات بلغ مراحل عجيبة غريبة ولكن الإبداع وفق الحس والمعايير والملاعنة النفسية لا يمكن أن نجد له آلات أو معادلات تستغني عن فعل الإنسان. وهذا من البديهيات.

أغلب الأخوة في الغرب يعتقدون أن بإمكان العلم أن يحل جميع مشاكل البشر، مع أن الغرب نفسه فاشل في أهم قضية وهي السياسة – وهو يعتمد على أرقى المنجزات العلمية- فهو يقوم بهلاك البشر وتدميره وتحطيم الأمم وهو بنفسه يخسر نفسه ومقامه نتيجة حركاته المستندة لأرقى المنجزات العلمية.

هذه الفكرة أعلاه لا يوافق عليها علماء الغرب أنفسهم، وهي كثيراً ما ترد على لسان المسلمين هناك وبعض أدباء الثقافة في العالم الإسلامي لثقتهم بالإنجازات التقنية.

المشكلة أن الأخوة جمِيعاً مُنْ ينادي بهذا الكلام لا يعرف أن المشكلة العلمية التي يواجهها الفقيه ليست مشكلة حسابية أو فيزيائية وإنما مشكلة في المعايير الفقهية والإنسانية والحسية. ولهذا فإن الإغراق في هذا التساؤل يعرّب نوعاً ما عن السطحية بسبب أن المسائل يتمنى تطبيق فرع من فروع التقدم العلمي في موضوع هو بعيد تماماً عن ذلك المجال، كمن يتمنى إنتاج جهاز يبدع موسيقى عشوائية بدون أوليات بأرقى مائة مرة من إنتاج بتهوفن وموزار特 وبياخ و... إلخ. وهذا واضح أنه تمني مجرد لأن الأجهزة منها عظمت لا يمكنها إنتاج الإبداع من العشوائية، نعم يمكنها التركيب وفق معايير معينة ولكن الإبداع الإنساني قد سبق في أجزاء ذلك المركب.

وهذا التنبيه قد قلته اختصاراً في تعقيبي السابق حينما أشرت إلى عدم تعلق الأمر بالعلوم الطبيعية والمرaciبات العلمية بواسطة الآلات.

الآن سأوضح الأمر مع بعض محاولات الاستفادة من العلوم الحديثة بما لم يفكر فيه الغربيون أنفسهم.

الفجر مفهوم دقيق مطاط وهذا من المعضلات بنفسه.

فأولاًً هناك ظاهرتان ضوئيتان ترافقان الفجر.

الأولى: هي ظاهرة الضوء العمودي المسمى فلكيًّا (ذنب السرحان) وهو ضوء ينبع من المشرق على شكل مثلث بزاوية رأسية ضيقة قاعدته في السمت الأعلى وطرفه في الأفق - وهذا يتلاشى بعد دقائق حسب موقع الراصد من الكورة الأرضية - فقد يكون أقل من ثلث دقائق وقد يستمر عشر دقائق. وهذا يسمى في الشع fجر الكاذب، لأنه لن يستمر بل يتلاشى بعد فترة قصيرة، وقد لاحظنا أن قسماً من المخالفين يعتمدون هذا الضوء كاسم للفجر، بينما النصوص الإسلامية المتفق عليها بين السنة والشيعة تقول أن الفجر ليس هذا الضوء وإنما الضوء الثاني ويسمى الفجر الصادق الذي يستمر حتى طلوع الشمس.

الثانية: هي ظاهرة الضوء الأفقي المسمى الضوء المستعرض، وهذا ينمو ليتehler إلى بزوج مصدره وهو الشمس، وهو يسمى الفجر الصادق.

مشكلة هذا الضوء ينمو تدريجياً من الصفر، وبدايتها لا يمكن الإحساس بها ولا يمكن تقديرها إلا في ظروف عدم التلوث الضوئي حيث لا يرى هذا الضوء مع وجود القمر ولا مع وجود الأضواء الصادرة من المدن والأعمال الإنسانية كحرائق آبار البترول وغيرها، فالمشكلة الخطيرة جداً هي: متى تكون نقطة الصفر لهذا الضوء؟ وهل هي مع ظهور ذنب السرحان؟ أم هي مع ارتفاع الخط المستعرض لمسافة معينة على الأفق؟ فمتى يصدق مفهوم الفجر بعد تلك النقطة الحرجة؟ هل هو بعد تحقق وجود الضوء ولو بنقطة افتراضية دقيقة جداً حيث يمكن لبعض البشر مشاهدتها دون غيرهم؟ أم هي ظاهرة كونية يجب التتحقق من وجودها بما يعرف بحال التلبس بالمبأ؟
بمعنى أن الأفق يتلبس بالضوء الواضح للعيان فعلياً ليصدق الوصف بالفجر؟

أغلب الفقهاء قالوا أن المعيار هو العرض الضوئي (المرأي) في حال إنعدام الأضواء الأخرى، وهذا يعني أنه بعد نقطة الصفر بمسافة، ولكن كيف يتحقق ذلك؟ وهنا تتدخل المعايير الإنسانية فبعضهم رأى أن الإحساس بالتغير الضوئي في الأفق هو بداية إعلان صفة الفجر، بينما آخرون رأوا أن الضوء يجب أن يكون ظاهراً مسغراً، وهو لاء اختلقو في حدود ذلك الإسفار فبعضهم يرى أنه يجب أن يرتفع للسماء بمسافة قد تصل إلى عشر درجات من الأفق، وبعضهم يقول تكفي درجة من الضوء المرأي (الخط الرفيع جداً)، وهناك تحديات أخرى أكثر تعقيداً ونكتفي بهذه الأمثلة.

إن اللجان العلمية المؤلفة في مختلف البلدان حينما انطلقت لتحقيق الفجر إنما إنطلقت من وجهة نظر فلكية وليس شرعية وذلك مقبول شرعاً (عندنا على الأقل لأننا نقول بالعرف والاختصاص في تشخيص الموضوعات)، ولكنها لم توحد المعايير فلهذا

هناك من يجزم بأن الفجر الصادق يتحقق بإنخفاض الشمس عن الأفق بحوالي ١٤، ٥ درجة في خط السرطان أو خط الجدي، بينما آخرون يرونها بحدود درجة ١٨ وآخرون قالوا ١٥، ٥ درجة، وليس لنا علاقة بمن يقول بأنها في الدرجة ١٩ وأكثر فهذه الدرجة تكشف عن وجود ذنب السرحان لا الخطط المستعرض، مع أن علماء المسلمين في الزمن العباسي قالوا بأن التغيرات كبيرة كلما اتجهنا بالاتجاه القطب الشمالي وذكروا أوقات الفجر في مدينة بودابست وفي زمن هلاكو قالوا بأن المشكلة أكبر في موسكو. وهذا صحيح جدًا ولكن لم يستطيعوا تحديد الحل إلى يومنا هذا أي أكثر من ١٢٠ سنة وهذا يعني أن المشكلة ليست علمية وإنما في تحديد المواقع.

فإذن يجب توحيد المعايير، وهذا إما إلغاء للاجتهداد أو إلغاء للمذاهب وهو غير عملي فعليًا قبل ظور الإمام عجل الله في فرجه الشريف، فيجب أن تتحقق كل مدينة وفق المعايير التي تراها أو يراها مراجعها الدينيون وما هي الزاوية التي يظهر فيها الفجر على مدار السنة، وليس كما فعلت اللجان العلمية لحد الآن بإيجاد القاسم المشترك بل ينبغي أن يكون على التحقيق يوميًّا لتوضع البيانات اليومية خلال السنة الشمسية لتعتمد في المعادلات الفلكية لمعرفة الوقت حسابيًّا.

وتوحيد الزاوية هذا أهم أخطاء اللجان العلمية مع أن كل هذه اللجان يديرها أرقى علماء الفلك وبالتعاون مع الفلكيين العالميين وقد صرحت لجنة مسلمي غرب أمريكا بأنها تتعاون مع ناسا بأرقى المستويات، كما أن الدول الإسلامية تعاونت مع ناسا ومع ملاحظات الفلكيين في البحرية الأمريكية ومع مرصد غريتتش للدقة في النتائج.

سألتُ بعض العلماء لماذا أعطيتم الرقم إما متراجعاً بين رقمين بدون تعيين الأيام أو بمعدل حسابي؟ والجواب هو للتسهيل على الناس مع أن الناس لا تريده التسهيل بل الدقة العلمية كما يظهر من سلوكهم في هذا الزمان.

لكن هل الشعير طالب بالدقة العلمية بأعلى مستوياتها كما يرغب أكثر الم الدين بآرائهم؟ الشعير يعتبر هذه القضية ظاهرة كونية ومعايير رصدها عرفية لما يتعارف عليه الناس.

سألتُ اللجنة الإيرانية: على أي معيار عرفتم أن الفجر يتحقق بحدود درجة ١٧، فقلوا بأننا سألنا أغلب الفقهاء وسألنا علماء الفلك فاستخلصنا أن الحجة في الأمر هو أن بزوغ الضوء من جحره ولو بدرجة واحدة يكفي لصدق تحقق مفهوم الفجر أي مجرد إنبعاث الضوء. وعلى هذا حكمنا، وقد اعتمدت اللجان الليبية والسعودية والماليزية وغرب أمريكا نظرية الإسفار، أي وضوح الخطأ البعض بحيث لا يقال أن هذا هو الفجر أم لا؟ بل هو الفجر بعينه وهذا يعني أنهم اختاروا ما بعد تحقق مفهوم الفجر بزمن محدد عندهم. ولعل ارتفاع الخطأ البعض المستعرض في هذه الحالة يكون بين ٥ إلى ١٠ درجات في الأفق. وهذا كله لا علاقة له بالعلوم الطبيعية ولا بالآلات.

نأتي إلى دراسة المدن المقتربة من القطبين وما هي الحلول العلمية فيما إذا لم يستطع الناس المراقبة هناك خصوصاً وأن ظواهر الشفق القطبي وكثرة المدن المصاورة والغيموم العاكسة تمنع أي ملاحظة للفجر هناك.

قلت بتعليقي السابق أنه يستحيل أن نطبق نظرية ثبات درجة ١٨ أو ١٥ على تلك المدن لأن أغلب تلك المدن لا تهبط الشمس فيها أكثر من درجة ١٢ أقصد المدن الواقعة بعد الخط ٥٥ شماليًّاً أو جنوبيًّاً، هذا فضلاً عن عدم غياب الشمس لمدة أيام أو أشهر في بعض المدن.

ولهذا اقترحت أن نقوم ببرنامج محاكاة لنعرف ما هي الأسس الفيزيائية لحركة ضوء الفجر ومن ثم نستخرج معيارًا بديلاً من أجل تقدير الفجر بأقرب شكل، ومن حسن الصدف وجدت برنامجًا محاكائيًّا يمكنه إعطاء فكرة أولية لما يمكن أن تستفيد منه وهو برنامج سهل الاستعمال أسهل من غيره من أجل تكوين صورة، واسم البرنامج المحاكائي هو Stellarium.

راقبت أكثر ١٠٠ ساعة ل什رات المدن في الأرض ولساعات الفجر بطريقة التسريع والتطيء وهذا يعني لاحظت آلاف حالات الفجر في مختلف مدن الأرض وأكثرها مراقبة كان لمدينة لندن والنجف وحيدر آباد ولكن مدن الشمال أخذت الحيز الأكبر مع التغيير بين مدينة ومدينة.

وكان أهم الملاحظات هي أن المعيار لا يجب أن يكون بمقدار ارتفاع الضوء فقط فهو قد لا يتحقق في بعض البلدان وإنما بإمتداده باتجاه خط الإستواء لأن الملاحظة أن أي مدينة لها شروق وغروب منها كان الضوء المستعرض موجودًا على الأفق خلال الليل إلا أن الفروق في إمتداد هذا الضوء باتجاه خط الإستواء وهي مختلفة تماماً كما لاحظت. والملاحظة الثانية هي نفس ملاحظة العلماء حيث أن هذا الإمتداد مختلف

حسب موقع المدينة على الكره الأرضية وحسب أيام السنة الشمسية وليس هناك فترة زمنية محددة لترجمة إلى زاوية محددة وفق المعادلات الرياضية بين الزمن والموقع والزاوية باستعمال قواعد المثلثات الكروية وغيرها.

وهذا الكشف يمكن أن يساعد في الكثير من المدن المقتربة من القطبين كما ينفع في إيجاد حل معياري لكل مناطق الأرض، وهو بنفس الوقت يجب أن يعتمد على معايير الرؤية التي تكلمنا عنها حتى يمكن أن ننتج تشخيصاً. وهو لا يمكن أن يكون نافعاً إلا إذا تم المطابقة بين البرنامج الافتراضي المحاكي وبين الواقع الخارجي على الأرض وهذا يعني تشكيل لجان متعددة في مختلف بقاع الأرض لتطابق النتائج حتى يقال بأن الحكم يمكن الإطمئنان إليه. فمن سيشكل هذه اللجان وأين ستكون؟ وعلى الأغلب أنها تحتاج إلى معسكرات في الصحاري أو سفن في عرض البحار تراقب سنين طويلة للتأكد من الترابط بين ظاهرة ارتفاع ضوء الفجر مع ظاهرة إمتداد نفس الضوء بالتجاه خط الاستواء (في القسم الشمالي من الأرض يتبع الضوء جنوباً وفي القسم الجنوبي شمالي). ثم من سيمول هذه اللجان؟ ذات التكاليف التي قد تتجاوز مئات الملايين ولو تواضعنا وتبرع العلماء في جهودهم ووقتهم فالتكاليف بعشرات الملايين قطعاً لتوفير وسائل بقاء العلماء أحياء.

وهناك أسئلة كثيرة واجهتها مع نفسي، ومع ذلك عرضت الفكرة على بعض المختصين وهم بدورهم باحثوا مرصد غرينويتش في لندن، والذي يرجح بهذا مبادرات إلا أن هذه المبادرة تحتاج إلى برنامج مرصود الميزانية وهو غير موجود، والأهم أنه ليس فقط العمل على برامج المحاكاة المتقدمة وإنما يحتاج إلى المطابقة مع الواقع وهو

أمر لا يعني الكثيرين من المهتمين والمسؤولين في العالم، ومع ذلك قد أحاروا تطوير المقترن للاحظة أمور أكثر دقة تنتجه برامج المحاكاة شبه الطبيعية للحركة الفلكية وعندها قد تهتم بعض الدول التي يمكنها تمويل هكذا مشاريع وهذا يعتمد على استقرار الشرق الأوسط.

إن كلفة هذه المشاريع عالية جدًا وهي ليست متعلقة بالأمن القومي لأي دولة وإنما متعلقة بضبط عبادة المسلمين وهذا أمر لا يهتم به المسلمون أنفسهم فكيف بدول لا تصرف مالاً إلا لفائدة تتعلق إما بالتفوق العلمي المجرد على الأمم الأخرى أو للأمن القومي وهذا ليس علماً مجرداً ولا يتعلق بالأمن القومي والقضايا العسكرية.

ومع ذلك فإن النتائج قد لا تكون مضمونة حيث لا نعرف التغيرات التي يمكن أن تطرأً ويمكن أن لا يقبل بالتالي كل المسلمين لاختلاف معاييرهم حيث يمكنهم رفض الإعتراف بالتالي واعتقادها وهذه كارثة حقيقة، ولا يخفى أن المذهبية والخذلان الطائفي لها دور كبير في قبول هذه المشاريع فإن المخالفين لنا لا يقبلون إطلاقاً إقرار قضية أوضاع من الشمس وهي عدم اعتماد ادعاء الرؤوية قبل إمكانية الرؤوية ولا قبل استحالتها من باب أولى، فهذا من المحرمات عند العالم السنوي وعند الحكام حيث أن ٩٠٪ من ثبوت الشهور الدينية هو قبل تولد الشهر فلكياً في مناطق تلك البلدان، فهذا تقويم أم القرى كان يقر ثبوت الشهر إذا حصل تولده قبل الغروب بثانية في لندن وفق بيانات مرصد غرينويتش، ويعني أنه لم يتولد أصلاً في بلدتهم لتأخر لندن عنهم بثلاث ساعات تقريباً بل إن العراق كان يحكم بالثبوت والهلال يرى صباحاً وهذا عاشرناه وشاهدناه بأعيننا وهو يعني أن الشهر لم ينته أصلاً ليأتي شهر آخر، فهل نطلب من حكام هذا

حالمهم توحيد المعايير والتعاون معنا لحل مشكلة شمال وجنوب الكرة الأرضية بالنسبة
لصلاة الفجر؟ وهل تهمهم الصلاة أصلًا؟

ومع ذلك هناك العشرات من المحاولات الفردية لعلماء الفلك المسلمين سواء
بإخلاص أو لطلب الشهرة، ولا يوجد أي شخص منهم بحث الموضوع من زاوية
متدرجة علمياً لأنهم جيئاً يعتمدون على العلوم الغربية التي لا تعطي حلاً لهذه القضايا
فيأخذ هؤلاء العلماء بأفكار سطحية أهمها اقتراح ترك المعايير الإسلامية والإتيان
بمعايير جديدة يعتقدون أنهم يصلّحون الله أخطاءه كما يبدو من سلوكهم -والعياذ
بالله-، أو يحاولون إيجاد تعاريف جديدة لا تقبلها اللغة العربية ولا العلم الشرعي ولا
الفلك وإنما هي اختراعات للترقيع لنظريات غير دقيقة وفيها ثغرات كبيرة يراد سد تلك
الثغرات بهذه التعريفات والمعايير المخترعة.

التكليف بالمعسور واختلاف ثبوت هلال الشهر

إن كان هذا الأمر بهذا التعقيد والصعوبة التي وصفت كيف جاز للقرآن أن يطلب منا أن نأكل ونشرب حتى يتبيّن لنا الخيط الأبيض من الخيط الأسود، فهل كان هذا طلب ما لا يستطيع وهو خلاف اللطف الإلهي في التكليف؟ إن كان هذا الأمر بهذه الصعوبة والتعقيد لماذا لم يفصل القرآن كما فعل في قضايا الإرث على سبيل المثال، ستقول لي أن هناك أموراً أخرى لم يفصل بها القرآن لا تقل أهمية عن تعين النجر وجوابي سيكون أن هذا الأمر قد كفتنا مؤونته ما بلغنا عن المعصومين (ع) فأين ما بلغنا عن المعصومين (ع) ما يحاكي التعقيد المطول الذي أوردته؟!

ثم هل ترى أنه من المعقول والمقبول أم أنه هناك خلل ما في مكان ما عندما يختلف مراجع النجف مثلاً في تحديد هلال شهر رمضان وشوال وهم يقطنون نفس البلد؟ هل ترى أن هذه ظاهرة صحية مردتها إلى اختلاف الفقهاء في المباني الفقهية أم أنها ظاهرة سلبية فرقت ولم تجمع وهو خلاف مقصد الشريعة بلا أدنى شك؟ فالمراد منذ البداية أن الخطاب القرآني كلف بالمستطاع المتيسر ومن حكمته أنه استخدم لفظة "يتبيّن" ولم يقل حتى تشاهدو أو تروا وأنت تعلم أن كلمة يتبيّن أوسع شمولاً من الرؤية والمشاهدة.

تساؤلك حول ذهاب التيسير في محله وجوابه هو: قال الفقهاء بأن تشخيص الموضوعات تابع للمكلَّف وحسب فهمه وحسب العرف السائد في فهم الألفاظ والمواضيع، وهذا تسهيل ما بعده تسهيل، والتبيين هو العلم فلعله يعني أكثر من بزوغ الفجر من الصفر وحتى من جهة عدم رؤيته إلا من قلة بل هو الأمر المشاهد العام، وهذا يحاط الفقهاء إلى هبوط الشمس للدرجة ١٥ في منطقتنا، والاحتياط هو تبيّن حقيقي.

وليس هناك أي تعقيد، إنما التعقيد حينما نريد أن نوحد الدرجة وأن نجد معايير علمية دقيقة من أجل التخلص. وأنا شخصياً حينما أبعث للمرأة التقويم أبعشه برقمن للصبح، الأول اسميه الفجر والثاني اسميه وقت الصلاة، وهما يعتمدان على الزاويتين ١٨ - ١٥ درجة، ونعمل احتياط قبل الزاوية ١٨ بعشرين دقيقة نسميه الإمساك من أجل التبيين في المعرفة والأداء باطمئنان فلا يصح للمرء أن يتجاوز في أكله في شهر رمضان عن الزاوية ١٨ ويفضل الصلاة في الزاوية ١٥ حيث يطمئن إلى دخول الفجر، وكذا يفعل المهندس محمد علي الصائغ* في تقويمه الشهير كل ذلك حتى لا ندخل المكلف في

* يقول المهندس محمد علي الصائغ: حساب وقت الفجر من الناحية الفلكية يحسب حسب إنخفاض الشمس تحت الأفق الشرقي بمقدار درجة وعلى هاما عامة المؤقتين في هذا الزمان عدا مصر فإنه يحسب على إنخفاض ٣٢:١٩ درجة، ومن الناحية الفقهية فإن العمل على العلامات أي مشاهدة الخطيب الأبيض المستطير الذي يأتي بعد البياض المستطيل، ولما كان هناك اختلاف في تقدير الوقت المصاحب للفجر الصادق منسوحاً للدرجات، فقد اختار الشيخ الطوسي ١٨ درجة للوقت الصادق والشيخ البهائي اعتبر هذا هو وقت الفجر الكاذب وأن الفجر الصادق يحين إذا كان إنخفاضها ١٥ درجة، لذلك اعتمدنا في تقويم الصائغ على الضابطة التالية: ١٩ درجة للإمساك وهو قريب من التقويم المصري، و ١٨ درجة للأذان و ١٥ درجة لصلاة الصبح، علمًا بأنني أميل إلى تشخيص الخواجة الطوسي للإمساك والأذان والصلاحة.

ويتفق الفلكيون على أن الفجر الصادق هو أول البياض المستطير من جهة الشرق وقبل طلوع الشمس، وأن الفجر الكاذب هو البياض المستطيل الذي يرى قبل المستطير واحتلقو في تقدير زاوية إنخفاض الشمس للفجر الصادق فقال الحاجة نصیر الدين الطوسي أن هذا البياض المستطير الذي يرى صباحاً يحدث عندما يكون إنخفاض الشمس ١٨ درجة تحت الأفق الشرقي وعلى هاما المؤذنين الآن في



مشكلة الأداء خارج التكليف. ولكن الكثير من المؤسسات الخيرية التي تطبع التقاويم ترفض هذا التفسير وتثبت فقط الزاوية ١٨ لأنها توافق التقاويم المعمول بها وتسمى الفجر قبلها بعشر دقائق تكتب الإمساك وهذا تصرف شخصي من هذه الجمعيات التي تأخذ من المراجع التقويم، فالمسألة محلولة واضحة عند الفرد إذا راقب بنفسه للفجر بحسب ما يطمئن إليه من علمه بالموضوع وهذا يكفي تماماً وطلب مساعدة الفقيه له احتتمالية التعقيد، والتعقيد هو على الفقيه لأن مساعدته مبنية على مواقف دقيقة جداً.

وللتتبّيه، لو قمت ببحث ليس للصبح بل للشروع والغروب بين مختلف مراكز الفلك العالمية لوجدت اختلافاً يسيراً أو كبيراً بين الأرقام خصوصاً في مدن كندا والسويد وفنلندا والنرويج وغيرها وهذا ليس بسبب عدم علم هذه المراكز أو بعضها أفضل من بعض، بل السبب هو المعايير وأبسط المعايير مثلاً في المدن القريبة من القطب هو تحديد وسط المدينة فهناك اختلاف في التحديد بحدود عشر كيلو مترات ولعل هذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف في الشروع أربع دقائق، وهذه مشكلة واجهناها فعلاً في تلك المدن فإن المراكز الجغرافية تعطي الإحداثيات لأماكن مختلفة على أنها مركز المدينة وبقية ما تكلمنا عليه من ضوابط لمعرفة ما هو الشروع فبعضهم يقول الشروع ليس أن

المسجد والإذاعات وقال البيروني أنه ١٩ درجة وقال ابن الشاطر أن ٢٠ درجة غلس أي ظلام و١٨ درجة وقت إسفار واحتار بعد الإمتحان والإختبار ١٩ درجة للفجر.

وقال الشيخ بحاء الدين العالمي (البهائي) أن ١٨ درجة للفجر الكاذب و١٥ درجة للصادق، وحيث أنني بعض المراجع بأن من تعمد تناول المفترض بعد أذان الإذاعة (١٨ درجة) يجب عليه القضاء وأنه يستحب التبشير عن هذا الوقت للإمساك والتأخير عنه للصلوة؛ لذلك ربنا التقويم بالشكل الحالي تلبية للمسألة الشرعية التي تضمن الإحتياط للصلوة بالتأخير، والإمساك للصوم بالتبشير، مراعاة الاحتياط الشرعي.

تشرق الشمس بل أن تصل الحافة العليا للشمس للأفق بينما المفهوم العرفي للشروق هو أن تخرج الشمس المرئية للبشر فيسمى الشروق وهكذا هناك اختلافات في مراكز البحث تعتقد على الناس قرارهم، والشرع يسهل على الناس قرارهم بحمد الله.

أما بالنسبة لثبوت الشهر فأنت تعلم بأنه شرعاً الثبوت بالرؤبة بالعين المجردة وأخيراً قبل بعض الفقهاء الرؤبة بالعين المساحة أيضاً، والرؤبة لنفس المكلف أو يخبر به من قبل ثقات بما يورث العلم وهذا حكم فردي.

وفي كل عصر هناك توافق على نظرية الثبوت عند الشيعة إلا أن تقارب المسافات في الأرض وجود روایات تدل على حجة ثبوت ال�لال في بغداد على أهل خراسان أو في البصرة على أهل بغداد أو في القاهرة والخرطوم على أهل دمشق وبيروت وهي حالات كانت نادرة وقد حتم فقهائنا تبعاً للنصوص كما في كتب الشيخ الطوسي على قضاء يوم إذا بلغهم الأمر بالاختلاف حيث شوهد في الخرطوم ولم يشاهد في بغداد بالإضافة إلى أن العيد واحد وليلة القدر واحدة وما شابه ذلك من أدلة، وهذه النظرية أوجدت مشكلة - أصفها بالمزعجة - حيث أن من تمسك بوجوب الرؤبة المحلية يخالف هذا الاتجاه بيوم في منطقتنا وقد يخالف بأربعة أيام بعد خط العرض ٦٠ درجة شمالاً أو جنوباً، لظرف موضوعي حقيقي لأن امكانية الرؤبة تتغير حسب الموقع من الأرض. فعلى كل حال فإن بروز نظرية الرؤبة العالمية التي كانت موجودة ومن زمن الأئمة عليهم السلام لكن العمل بها صعب والآن أصبحت أسهل شيء، فمثلاً اتباع السيد الخوئي - قدس سره - ينتظرون الرؤبة إما في البيرو وتشيلي أو كالifornيا وغرب أمريكا

الشمالية شتاءً، ووسط أمريكا الشمالية وغرب أمريكا الجنوبية صيفاً، بينما القائلين بالرؤوية المحلية لا يجدون مهرباً من الرؤية في حدود منطقتهم التي اختلفت معايير تقديرها، وفي هذا الزمن هناك قلة من يؤمنون بالرؤوية المحلية منهم السيد السيستاني - دام ظله - وقد أضاف شرطاً صعباً وهو أن الشهر من الشهرة وهو يصحح رواية "إذا رأيت عين رأته ألف عين" فيريد شهوداً بكثرة جداً ولا يكفي في كل قطر عشرين أو ثلاثين فهذه أرقام ليست للشهرة عنده.

يعني هو يريد مع قابلية الرؤية العامة، ويحددها في منطقة المكلف. إلا أن السيد دام ظله سهل القضية على المكلفين وهم يصعبونها، فأولاً نظريته الرؤوية المحلية فلماذا يتضرر أهل لندن وأهل أمريكا قرار الرؤية في العراق؟ وهذا من خطاهم وعدم فهمهم وكلما نبه ونصح لا ينفع فماذا نفعل؟ وثانياً السيد يرى أن حكم الحاكم في الملال غير نافذ مع أنه أصلاً لا يحكم وإنما يقول بالثبت عنده وعدم الثبوت فلماذا تطالبه الناس بقرارها ليعتمدوه في القاهرة أو في باريس أو في كندا، فهذا من جهل مقلديه، فإن نظر السيد الخوئي قدس سره المشاهدة العالمية فإذا كنت في البرازيل وشاهدته فأنت متواافق مع نظر الخوئي حتى لو كنت مقلداً للسيد السيستاني، ولكن الكثير من الناس يتوهمون أن هذه المسألة داخلة في التقليد ويتعصبون جداً باعتبار وجود مراجعات حكم الفقيه، والواقع أنهم يخالفون حكم الفقيه لأن نظره محلي فكل مجموعة عليهم بأنفسهم ومنطقتهم فلماذا الاختلاف كما في مدن شمال الأرض بثلاثة أيام أو أربعة أيام في العيد فهذا غير سليم ومخالف لفتوى مرجعهم نفسه.

أ يعقل أن يقلدوا مرجعًا يقول بالرؤى المحلية ويعتمدون بنفس الوقت على قراره في محل آخر من الأرض؟ إنها أخطاء المطبقين لا أخطاء الفقهاء.

ومع ذلك فعندي أن أمر الاختلاف بين النظريتين مزعج حقاً للعوام بالنسبة لأفراحهم ولقاءاتهم الاجتماعية، ولكن بالنسبة لأداء التكليف ليس فيه أي مشكلة فإن العبادة تؤدى وفق الدليل الشرعي والمقلد إنما جعل أعماله قلادة في رقبة المجتهد.

استخدام علم الهيئة القديم في العصر الحديث

أيصح من كبراؤنا ونحن في عصر الأقمار الصناعية وإنكشاف العلوم من لا زال يستعمل علم الهيئة القديم في تحديد الرؤية ومن يقسم العالم الحالي جغرافيا إلى عالم قديم وعالم جديد وهو تقسيم المفترض أننا قد تجاوزناه مع هذا التطور الهائل الذي طرأ على العلوم الفلكية؟

نحن نعيّب على غيرنا بأنهم خارج نطاق التغطية الحضارية لأنهم إلى يومنا هذا ينكرون كروية الأرض فما بالنا لم نستوعب حتى اللحظة أن شعاع تغطية القمر تتجاوز آلاف الكيلو مترات حتى يأتيانا أحد أجياله فقهائنا حفظهم الله فيحصر هذا الشعاع في بضع مئات من الكيلو مترات خلاف كل منطق علمي حتى أننا هنا في كندا عندما يثبت الملاّل في مدينة أخرى لا تبعد سوى ٧٠٠-٨٠٠ كيلوا يبقى بعض المقلدين على صيامهم أو على فطرهم بحجة أن شعاع الملاّل خارج التشخيص الفقهي لرجوع التقليد، وهذا مما لا يمكن تبريره علمياً تحت أي ذريعة سوى إعتماد علم الهيئة القديم الذي أصبح من الأحفورات المنقرضة.

فما هي الضابطة في تحديد المصيب؟ إن كنت تعزوها إلى المبني فقد اختلف الفقهاء في استقصائه وذهب كل برأيه ولكن

ما يهمنا نحن كمقلدين أن المتفق والمجمع عليه كحد أدنى هو وجوب الرؤية خارجًا ولكن في تحديد الرؤية من سيكون أقرب للصواب سوى من تتناغم رؤياه مع المعطيات العلمية المعاصرة؟

أولاً: أبداً لا نستعمل علم الهيئة القديم بل نستخدم أحدث المعادلات ونقوم بتصحيحها والتعليق عليها فإنني شخصياً درست المواريث بطريقة الكسور العشرية ولم أدرسها بطريقة الكسور الاعتيادية إلا للمقارنة وقد أدخلت بالكمبيوتر في الثمانينات الإرث بكل المذاهب الإسلامية مع قانوني الأحوال الشخصية العراقي和平和 the Lebanese. وقد برمجته أولاً بلغة بيسك التي أتقنتها في أواسط الثمانينات ثم عدلت عنها إلى اللغات الخبيرة لسهولة عملها ودقة حساباتها.

وهكذا قمت ببرمجة التحويلات الفلكية للسنين وما شابه ذلك، فلم نستعمل في النجف الحساب القديم حتى أن مشايخنا يعتمدون على كتب ليست علمياً قدیماً جداً فمثلاً كانوا يستعملون كتاب علم الحساب للشيخ البهائي قدس الله نفسه الزكية وهو علم متتطور سبق الأوربيين في وقته وحاول معالجة المعادلات من الدرجة الثالثة بعد أن انتهى من الدرجة الثانية وأما في الفلك فإنك لو تتبع ما قام به الشيعة وعلمائهم لعجبت تماماً فإنهم طرحوا ما هو أدق من علوم الغربيين إلى وقت قريب في الحسابات حتى أنهم حسبوا محيط الأرض من الشمال إلى الجنوب أقل من محطيها على خط

الاستواء بنفس ما عليه الأمر الآن، وهناك أمور كثيرة لا شك فيها بإبداع أهلك وأجدادك.

فالبيروني والخوارزمي والخواجة الطوسي ومدرسته العظيمة التي خرّجت حتى علماء السنة الفلكيين منهم ويحملون نفس أفكارهم، فإذا رأيت من يقول بأن الأرض مركز الكون أو أنها مسطحة أو قرص دائري فاعلم أنه ليس من أهل الصنعة الحقيقين، فأهلك كانوا يجرون معادلات الهندسة المجسمة وليس المسطحة وكانوا يعرفون بأن الأفلاك يدور بعضها حول بعض، وأن حساباتهم لحركة زحل والمشري والمريخ والزهرة على أنها تدور حول الشمس وليس حول الأرض وإنما تبدو لنا كذلك لأن الأرض تدور وهذا يعرفه أهلك ولكن بعض الأحيان يتعمدون إضافة كلمات موهمة حتى لا يُتهموا بالزندقة وتشعر عليهم ثائرة الحشوية والجهلة ويطالبون بقطع رؤوسهم لأنهم كفروا فقالوا بأن الأرض تدور حول نفسها وحول الأرض، فهذه كتبهم تعرض معادلتهم لحركة واضحة حول الشمس وليس حول الأرض وما يقال بأن الطوسي اخترع نظاماً غير مفهوم للهندسة الفلكية فهو لأنه أراد الإشارة إلى الهندسة المجسمة فقال بالحركات المعقده، ولا تنسى أن علوم الكمبيوتر كلها مبنية على اللوغاريتمات التي اخترعا العالم الشيعي الرائع البيروني الخوارزمي، فهل رأيت برنامجاً لا يعتمد الخوارزميات البيانية؟ ثم إن نظرية "الصفر - واحد" الحسابية عرضها علماء الشيعة في أوائل العصر العباسي وقد طبقها إخوان الصفا في رسائلهم على لغة الموسيقى فراجع رسائلهم في الموسيقى، وهذا أبو بكر الخوارزمي العالم الشيعي الفلكي الرياضي الطيب الأديب الذي حل المعادلات الجبرية من الدرجة الثانية وحاول على الثالثة والرابعة

ولكنه لم يستطع فاحتاج إلى التفاضل والتكامل وعلوم الإحصاء وقواعد البيانات وغير ذلك فأسس العلوم الرياضية على أساسها الحديث وأسس للخوارزميات أسسًا جديدة وهذا شيخ وعلم أهلك الشيخ الخواجة نصير الدين الطوسي - قدس سره - الذي أسس مرصد مراغة على أساس الهندسة المجسمة 3D وأسس أعظم جامعة للعلوم الطبيعية في مدينة مراغة بتبريز ذات المناظر البدعة وكأنها الجنة - حاول الدخول عليها في غوغل ستجد ملامح ما أقول لك - وقد تخرج على يديه في القرن السابع الهجري - الثالث عشر الميلادي - أعظم علماء الفلك والجغرافية من إسبانيا إلى الصين ومن جنوب الهند إلى الأورال وعاصمتها قازان الشيعية، وقد أسس زيجاً أرضياً للجغرافيا (أي تحديد المسافات والاتجاهات وزواياها بين المدن وعرض البحار) وكذا زيجاً سماوياً، وقد تبعت أرقامهم في العراق فكانت عجيبة كما لو مسحت بالأقمار الصناعية، وكذا تبعت أرقامهم في تحديد عرض وطول البحر الأحمر والبحر المتوسط فكانت دقيقة أو قريبة جداً والمشكلة الآن هي عدم معرفة قياسات المسلمين فمثلاً الميل الإسلامي لا يعرف له مكافئ متري لأن المتر نشأ في عصر الإنحطاط الإسلامي وضياع كل الأسس والجذور فلم يعرّف المسلمون الآن ما هو الميل حتى يتاكدو ما ذكرته الأزياج التي أسسها علماء الشيعة منذ العهد العباسي (والميل الإسلامي هو = ١٢٨, ١٨٤٧ متر فهو أطول من الميل البريطاني وأقرب للميل البحري ولكنه ليس هو بالضبط)، فقد أسس الشيخ الطوسي أساس الخرائط التي بواسطتها غزى الأوربيون العالم (لأن حكام المسلمين ينظرون إلى علماء الشيعة وانجازاتهم بطائفية بغرضية فلا يستفيدون منها والاستفادة لغيرهم لأنهم يريدون الاستفادة من العلوم): وأساس الخرائط هو (الزيج)

التي هي جداول في الأبعاد والزوايا والاتجاهات بين أي موقعين على الكره الأرضية، وهناك انجازات كبرى لأهلك وعلمائك لا تستهين بها فلم يستطع العلم الحديث دحضها أو التقدم عليها، وإنما تقدم فيها لا يستطيع القدماء متابعته أو معرفته بسبب وفرة الآلات وأجهزة الرصد والتقرير الحديثة فإن التقدم حصل هنا مع زيادة تفريع معادلاتهم، بل أزيدك علمًا بأن الزيج السماوي للشيخ الطوسي هو المستعمل لحد الآن مع إجراء اضافات له ولا بأس بالتصحيح القيمي الدقيق ولم أسمع بالتصحيح إلا للأجرام البعيدة جداً أو الحاجات الجديدة في الأبعاد غير المنظورة سابقاً أو غير المكتشفة لأنهم كانوا يستعملون البصر البشري الطبيعي من دون تقرير أو تكبير، فإنهم حينما يرصدون زحل يدرسوه حركته وسرعته ويضعون الزوايا والمثلثات الكروية بينه وبين الأرض وبينه وبين الشمس فيتجدون أبعاداً بالأميال بينه وبين الأرض ويرصدون ابعاده وقربه حسب وجوده الحقيقي وغير ذلك، وكله بواسطة الرياضيات وعلم الهندسة والهندسة المجمعة كما هو اليوم، وكانت النتائج قريبة على أقل تقدير إذا لم تكون مضبوطة.

بالمناسبة حسب بحثي وتبعي العلمي للمقارنة بين العلوم القديمة والعلوم الحديثة وجدت مثلاً أن البابليين حسروا ربع محيط الأرض ماراً ببابل من الشمال إلى الجنوب بدقة عظيمة وأسسوا على أساسه الدراع والميل ونشروا ذلك بين العالم بل قد يكون السومريون أنفسهم قبل البابليين بخمسة آلاف سنة هم من أسس المقاييس الطويلة الدقيقة لحدٍ كأقل ما يمكن مقداراً بحيث لن يروه هم بالعين المجردة وإنما افترضوها كتقسيمات مفترضة، ونتائجهم دقيقة أفضل من مؤتمر باريس حيث اضطروا إلى أن يغيروا قيمة المتر والكيلو غرام مرتين أو ثلاث ففي أواخر القرن التاسع عشر حيث

اكتشفوا خطأهم في تقدير ربع محيط الأرض من القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي مارًا بباريس فلم يكونا مختلفين إلى أن محيط الأرض طولاً أقصر من محيط الأرض عرضًا وعلى خطأهم أسسوا المتر، ونشر ذلك في أوائل القرن العشرين وفي أواسط القرن العشرين غيروا تعريف المتر وألغوا المتر البلاتيني والكيلو البلاتيني الذي هو الديسي المكعب من الماء القرابح (اللتر من الماء المقطر) المعتمد على أساس تصحيح مؤتمر باريس الثاني أو الثالث للمقاييس لأنهم اكتشفوا أن المسافة تتغير ولا يصح الاعتماد عليها لعوامل كثيرة، فقاموا باحتساب المتر حساباً ثابتاً على أساس عدد الموجات المحددة لضوء معين محدد في حرارة محددة، ليكون هو المقياس الثابت، ولكن المتر الحالي لو قيس به بعد بين القطبين الجغرافيين لا المغناطيسيين لكان في الحساب فضلة سنتيمترات وملليمترات وهذا لا يصح لأنه أساس التقسيم وعليه أن يكون بلا كسور، بينما الحساب على أساس الذراع لم يكن إلا تاماً على مستوى سطح البحر لأن حساب القدماء أدق ولا يعرف لحد الآن سبب الدقة ومن أين أتت؟

حتى أن لجنة المؤمنون لدراسة الموازين والمقاييس وانتاجها الذراع الهاشمي وما شابه ذلك من إنجازات (في القرن التاسع الميلادي ويفترض أن علماء اللجنة من علماء الشيعة لأنهم المقدمون عند المؤمنون كمعتربلي وقد طرد الآخرين كما هو معرف بقضية المحنة) نصت اللجنة على احتساب محيط الأرض من الشمال للجنوب مارًا ببغداد وأن نتائج المقاييس الطولية كالشبر والذراع والقامة والميل والفرسخ والبريد أو المسافة كانت مطابقة لنتائج البابليين ومطابقة لما عليه الآن من أبعاد حقيقة، بينما في القرن السادس عشر اكتشفت أوروبا أنها بلا موازين ولا مقاييس حقيقة فأقامت الملكة البريطانية

إليزابيث الأولى [التي حكمت من ١٥٥٨ إلى ١٦٠٣ ميلادية] العزم على توحيد المقاييس على أساس النظام البابلي – الروماني، وسمى (النظام البريطاني). ثم جاء بعدهم الفرنسيون بهائة عام تقريرًا ليجدوا نظاماً جديداً يقوم على أساس الكسور العشرية والرفع للأس على أساس العشرة لتحريك الأصفار بدل النظام السنتيني البابلي المعقد المعمول به في النظام البريطاني والأمريكي الحالين الذي هو تحريف مزعج للنظام الإسلامي إلا أنه مثله نظام تناقلٍ، حيث أن الكتلة مشتقة من الطول والوزن والقوة، بخلاف النظام المترى الحديث الذي هو نظام (اشتقاقي) ليكون الوزن والقوة فيها مشتقات من الكتلة التي هي قياس القصور الذاتي للوزن (أي ما يحويه الجسم من مادة). والنظام الاشتراكي بعيد عن العرف العملي في الزمن الإسلامي بل لعله بعيد لحد الآن من الناحية العملية والسوقية حتى في أوروبا وبعيد عن المعلومات في الزمن القديم لأنَّه يعتمد على مفهوم القصور الذاتي الذي يشكل أساس الكتلة التي يمكن اشتقاق القوى منها.

والكلام طويل في هذا المجال نملاً به صفحات كثيرة إذا جرنا الكلام إليه ونحن في غنى عنها، إلا الإشارة للموضوع بهذا المقدار.

نعود الآن إلى دراسة مراجعنا للقضايا الفلكية.

فما يبدو لك أنه مبني على علم الهيئة القديم غير صحيح فإنَّا شخصياً أبني دراساتي على المنجزات العلمية للجامعات البريطانية وعلى منجزات مرصد غرينويتش وأهم المنجزات التي لم يصل إليها أحد من بقية المراصد هو معادلة البروفيسور برنارد يالوب

لمعايير الرؤية البصرية للهلال والتي أنتجت سنة ١٩٩٧ م مع أنني شخصياً كنت أستعمل معايير مشابهة ولكنها معقدة قبل أن تطرح معادلة يالوب التي ترجمتها عملياً ببرنامج كومبيوترى الدكتور منظور أحمد الباكستانى ببرنامج (Moon Calculator) وجرت عليها تصحيحات من قبلنا وتصحيحات من قبل المجمع الفلكي الأردني وتصحيحات من قبل جامعة شيراز وجامعة أصفهان، وفي نظري أن أهم تصحيح هو ما أجريناه عليها لأننا كنا نراقب مقررات البحرية الأمريكية القائلة بأن رؤية الهلال لا تتم إلا بتحقق مقدار من الضوء يساوى $1,6$ بالمائة فرأينا غالباً وليس دائمياً، فصححنا المعادلات عليه وحين ظهرت معادلة يالوب المقنعة أجرينا التصحيح على ذلك الأساس المبني على القدرات الإنسانية وليس على الموقع، وهذا فإن تصحيح "محمد عودة" بعده من الحسابات المركزية إلى الحسابات الفلكية السطحية لم تحض بكثير اهتمام لعدم جدواها بنفسها وإنما بالأمور التابعة لغيرها، وأما السيد السيستاني دام ظله فقد أسس مجمعاً فلكياً في قم يتبع معادلات البحرية الأمريكية العريقة كما يعتمدها المهندس محمد علي الصائغ صاحب التقويم المعروف في الكويت، ومنذ ثلاث سنوات أخذ المركز الفلكي التابع للمرجع بين الإحداثيات مع التقسيم على أساس معادلة البروفيسور برنارد يالوب لقيمة Q المهمة جداً في تحديد إمكانية الرؤية البصرية بطريقة معيارية حيث يربط معيار يالوب بين فرق الارتفاع الزاوي المركزي للشمس والقمر مع السمك السطحي للهلال.

فلا يوجد أي علاقة بعلم الهيئة القديم الذي عرض مبسطه السيد هبة الدين الشهريستاني رحمة الله.

وهنا يجب بيان ما هي قضية الرؤية المحلية؟ وما هي قضية العالم القديم؟

وهذه لا علاقة لها بهيئة ولا بتقدم ولا بتأخر وإنما هي نظريات فقهية غير مبنية على هيئة قديمة أو حديثة.

الرؤية المحلية هي الرؤية الطبيعية في مكانك وهي التي يألفها العرف، والفقهاء العرفيون يقولون بها، وهي ليست سيئة بل حينما تحدد أوائل الأشهر في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام تجد أنها مبنية على الرؤية المحلية وليس على امكانية الرؤية في الأميركيتين أو الغرب الأوروبي أو الأفريقي فليس في النظرية إلا التعامل مع الواقع البشري.

وهذا لا ينفي النظرية القائلة بالرؤبة العالمية، والسبب واضح وهو أن التكليف باليسور والمستطاع، فلا يمكن أن يكلف الله الناس برؤبة الهملا في أماكن لا يصل إليها البشر أصلاً حتى لو كان لها دخل في إثبات الواقع. فهذا تكليف بالمعسور أو المحال حسب فهم بعض الفقهاء.

إذن، القضية قضية فهم فقهي في توجيه الخطاب من؟ وما هو المنظور؟

القائلون بالرؤبة المحلية لا يحتاجون إلى كلفة زائدة فقد جرت سيرة الأوائل بذلك. وقد نقدوا نظرية أن ثبوت الهملا ظاهرة أرضية وليس محلية بقولهم أن الرؤبة بالفعل محلية تماماً وليس أرضية عامة فعلى خط الطول الواحد هناك من يستحيل عليه الرؤبة ومن يتعدى عليه الرؤبة ومن يتعرّض عليه الرؤبة ومن يرى بوضوح بنفس الوقت وكذا

الحكم في خط العرض الواحد نفس الأمر، فكيف تكون عالمية؟ وهذا أعظم إشكالاتهم على الإطلاق بالإضافة إلى الفهم العلمي للنصوص.

القائلون بالرؤبة العالمية جاءوا بأدلة شرعية على ذلك مثل حكم من ثبت له ثبوت الشهر قبل يوم في القاهرة وهو في بغداد أو في خراسان أو في البصرة وهو ببغداد أو الموصل حيث يوجبون اعتبار الشهود وفق ما ثبت في الشهادة في البلد الآخر.

وهناك أمور لا يمكن تخطيها وهو الأمر بتوحيد العيد وأن ليلة القدر واحدة وهذا يعني أن الشهر ظاهرة أرضية وليس ظاهرة محلية، ودليلهم الفلكي هو أن ظهور الهلال ظاهرة أرضية عامة لأن تكوينه لا يتعلّق بموقع الراصد على الأرض وإنما بحركة ثلاثة أجرام هي الشمس والقمر والأرض، وجوابهم على إشكال القائلين بالرؤبة المحلية: بأن حكم الرؤبة عملياً مختلف على الخط الواحد، فيقولون هذا الصحيح ولكنه ليس من جهة ظاهرة الهلال وإنما من جهة الموضع في الرؤبة المحلية، فإن تقوس الكمة الأرضية وحكم الغلاف الجوي وانعكاساته ووجود الموضع التي تحدد الرؤبة البصرية على الإنسان ولا تتدخل في تكوين نفس الهلال فهو موجود سواء رأه الراصد أو لم يره كما لو كنت في غرفتك لا ترى القمر، فليس ذلك يعني أن القمر غير موجود، وذلك مشكلة أكبر على من يقول بأن الرؤبة كاشفة للواقع وليس موضوعاً للحكم لأنه يعلم بوجود الواقع، وهذا لا يصح هذا التفكير ولو صح ذلك لقلنا أن من يسكن بين جبلين يمنعان الشروق والغروب فإن حكمه في الصلاة مختلف، فمثلاً، في المناطق التي تشرق فيها الشمس في الخامسة صباحاً وتغرب في السابعة ونصف مساءً، يمكن أن يكون الشروق في ذلك الوادي في العاشرة صباحاً والغروب في الثالثة مساءً وعليه يكون التكليف،

طبعاً سيجبر المعارضون بأن نفس الشروق على الأرض والغروب حاصل في غير تلك الأوقات فلا يصح هذا الحكم، وجوابه عينه فإن نفس وجود الهمال الذي هو مدار الشهر متتحقق خارجاً وليس للموقع دخل خصوصاً إذا اعتبرناه على الكورة الأرضية فإن هناك عوامل كثيرة منها زمن الرؤية المتدرج بين خط وخط ومنها تقوس الكورة ومنها إنحراف مدار القمر شملاً أو جنوباً لأن وجوده ليس على نفس الخط باعتبار ميله في مساره ومنها ..، وإنما.. فهذه عوامل مؤثرة على الناظر على أصل وجود الهمال. [طبعاً نتكلم عن الهمال المرئي للبشر وليس عن التولد الذي هو ذروة الم الحق أو أقصى نقطة في الظلام وهذا ما يعمل به أغلب فلكيي السنة ومنهم تقويم أم القرى وما يعمل به بعض متفيقهـيـ لـبنـانـ وـذـلـكـ لـعـدـمـ مـرـاعـاتـهـ الـموـازـيـنـ الـشـرـعـيـةـ وـالـعـلـمـيـةـ وإنـماـ المـهمـ إـرـضـاءـ الـحـكـامـ وـالـشـيـابـ].

فالسائل بالرؤوية المحلية ليس متخلفاً عن العلم وإنما يعتمد النظر الشرعي من التكليف، ولعل في الواقع أن هذا هو التكليف باليسور وأما الرؤوية العالمية فقد كانت قبل تقارب البلدان هي تكليف بالمعسور قطعاً، والآن أصبحت ميسورة جداً ولا يختلف في ذلك عاقل، ويحتاج الفقهاء إلى عدة أجيال ليتأكدوا بأن الرؤوية المحلية أصبحت غير منطقية لأن الناس تريد توحيد عيدها وليلة قدرها وعلى أقل تقدير للعبادة وإلا فإن الأغلب هو للمناسبات الاجتماعية العامة وهذا موافق لاعتبار الشع وحدة هذه المناسبات لجميع المسلمين في الأرض. فالرؤوية المحلية تحـربـ ذلكـ،ـ فإـنهـ فيـ شـمـالـ النـزـويـجـ يـحـبـ عـلـيـهـمـ اـنـظـارـ خـمـسـةـ أـيـامـ حـتـىـ يـرـىـ الـهـمـالـ فـيـ مـحـيـطـهـمـ.

(ملاحظة: على ما ذكرَه من امتناع مقلدي السيد السيستاني دام ظله من اتباع الرؤية في مسافة أقل من ٨٠٠ كيلو متر وأن شعاع الملال خارج تحديد مرجعه، فهذا يدل على عدم معرفتهم برأي السيد السيستاني بأن الموضوع محل ومتروك لهم وتعريفه للرؤبة المحلية هو في دائرة نصف قطرها ٨٨٠ كيلو متر، ولهذا فإن شهادة أهل البحرين للنجف لا تؤخذ إلا إذا كانت في أقصى الشمال من البحرين بل قد يعتبر كل البحرين خارج عن قطر هذه الدائرة بالنسبة للنجف، ولا يؤخذ إلا من القطيف بالنسبة للنجف وهكذا عليك التطبيقات. فهو لا يعرفون الأحكام ويعلمون بآرائهم).

وأما بالنسبة للعالم القديم والعالم الحديث:

فهذا قول المرجع السيد محمد سعيد الحكيم حفظه الله، وحسب علمي لم أجده قائلاً غيره.

والسر في ذلك ما يلي: أنه ثبت له أن الرؤبة الشرعية أوسع من المحلية بكل تلك الأدلة ولكن في زمن الأئمة عليهم السلام هناك أراضٍ لم تكن مورداً للرؤبة لتلك الروايات والأحكام التي عليها مدار الدليل فيقتصر على ما كان معروفاً في ذلك الوقت من جهة موضوع الخطاب، لأن المخاطب لا يستطيع الوصول إليه، فما حدث من إكتشاف أبعاد أخرى في المساحات اليابسة على الأرض نشك في دخولها في الخطاب ونشك في دخولها في التكليف أصلاً، وهنا لا يمكن إدخالها علمياً، وهذا ما فهمته من بعض تلاميذه حفظه الله.

وهنا أشبه ما يكون في عرف المحاكم في كل العالم الآن بما يعرف بـ (اختصاص المحكمة و اختصاص الحكم)، فإنه من الدفوعات الشكلية لمضمون النص، وهو طريقة في التفكير الفقهي يسير عليها كل القانونيين تقريباً، ولكننا نرد بأن هذه المسألة لا داعي للشك فيها وفي خطابها فإن تلك الأحكام هي أمثلة على الاتساع العالمية، وليس هي محددة لموضوع الحكم.

أعتذر للإختصار وأعتذر للفقهاء من تغيير المصطلحات ومحاولة تبسيط الاستنباط لأن الكلام مع غير المختصين لا يجوز أن يكون بنفس أسلوب الاختصاص، وثانياً لا يأس أن نفهم المسألة لا أن نعقد عرضها لتكون علمية لأن نظريتي أن العلم بالتعقل وليس بالتصنع والإغراق بالمصطلحات فيكون العرض عاص على الفهم، بل العلم أن نقرب المسألة إلى الفهم من أجل تفهم وتأمّل المعلوم. وعلى كلٍ قد أكون مخطئاً في نظرائي الشخصية ولكنني من دون قصد أترجمها عملياً في بعض الأحيان فأرجو من أساتذتي الفقهاء قبول عذرني مقدماً اعتاب أبوابهم.

تم بحمد الله.

المنار

رمضان المعظم / ١٤٣٥ هـ